

يوم الأسير الفلسطيني 2022

ورقة حقائق حول وضع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي



خلفية

يحيي الفلسطينيون في السابع عشر من نيسان من كل عام يوم الأسير الفلسطيني للتركيز على قضايا الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال والمطالبة بحريتهم.

منذ العام 1967 اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من مليون فلسطينياً، وما تزال تمارس الاعتقال التعسفي بشكل يومي من خلال الاقتحامات. كما تعرض سلطات الاحتلال الفلسطينيين على محاكم عسكرية تبلغ نسبة الإدانة فيها 99% من الحالات.

وتستخدم سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري دون تهم أو محاكمة لمدد مختلفة، فمنذ عام 1967 اصدرت سلطات الاحتلال أكثر من 60 ألف أمر اعتقال إداري.

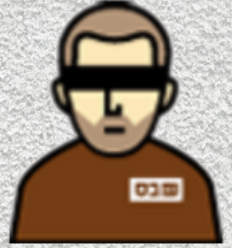
ويتعرض الأسرى الفلسطينيون من بينهم النساء والأطفال إلى أشكال عدة من التعذيب وسوء المعاملة خلال مدة اعتقالهم في سجون الاحتلال.

أرقام وحقائق

4,450 أسيرة



530 معتقل/ة إدارياً



32 أسيرة



160 طفلاً

20 منهم في الحبس الإنفرادي



أكثر من 600
أسيرة/ة مرضى



التعذيب وسوء المعاملة

تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال إدارة السجون عدة آليات وأشكال من التعذيب وسوء المعاملة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، من بينها الضرب المبرح، والإهانة الجسدية والنفسية، والإهمال الطبي المتعمد، والعزل الإنفرادي، والتحقيق العسكري، وفرض ظروف اعتقال غير إنسانية، ومنع استخدام المرافق الصحية والمعقمات، والحرمان من النوم والطعام والشراب.

يعتبر التعذيب وسوء المعاملة جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي لمحكمة الجناية الدولية.



النساء والأطفال

تتعرض الأسيرات والمعتقلات في سجون الاحتلال لعدة أشكال إضافية من التعذيب وسوء المعاملة، منها التحرش الجنسي، والتهديد بالاعتصاب، والإهانات اللفظية، والحرمان من الاحتياجات الصحية، بالإضافة إلى التفتيش العاري، والحرمان من زيارة أطفالهن.

تعتقل سلطات الاحتلال ما يقارب 700 طفل فلسطيني كل عام، معظمهم تم اعتقالهم خلال الاقتحامات الليلية بهدف إرهاب الأطفال وتخويف عائلاتهم، كما يتعرض الأطفال لاعتداءات جسدية ونفسية وغالباً ما يتم حبسهم إنفرادياً، وحرمانهم من زيارة المحامين.

"إسرائيل" هي الوحيدة في العالم التي تحاكم الأطفال أمام محاكم عسكرية.



الختام والتوصيات

تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاعتقال التعسفي الجماعي لترسيخ احتلالها العسكري الوحشي ونظام الفصل العنصري، فتعتقل آلاف الفلسطينيين من بينهم نساء وأطفال كل عام، وتحتجز المئات منهم دون تهمة أو محاكمة تحت مسمى الاعتقال الإداري. كما يتم احتجاز الأسرى والمعتقلين في ظروف مزرية يتعرض خلالها معظمهم للتعذيب وسوء المعاملة، في انتهاك جسيم للقانون الدولي يرقى إلى حد جرائم الحرب.

تدعو مفتاح إلى حرية كافة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وتدعو المجتمع الدولي إلى:

-- تحميل الاحتلال المسؤولية عن جرائم الحرب المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما ضد الأسرى والمعتقلين.

-- إجراء تحقيقات في أوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال

- التركيز على نضال الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين ومطالبة النواب المنتخبين بالتحرك من أجل حريتهم.